

خلال البرنامج التدريبي الذي ينظمه البنك للصحافيين الاقتصاديين

خزعل: رقابة المركزي تطورت من الإشراف والتنظيم إلى الشراكة مع البنوك

♦ حرص المركزي على توفير مخصصات كافية للبنوك أثبت فاعليته في العديد من الأزمات والتداعيات الأخيرة

♦ استمرار المشاورات بين المركزي والبنوك لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ما زال قائماً وتطبيقه سيبدأ في 1 يناير 2018

♦ رسالة مجموعة الرقابة المالية تتمثل في تقديم خدمات محاسبة مهنية سليمة ودقيقة لمساهمينها والأطراف الأخرى ذات المصاحبة



احمد خزعل يلقي المحاضرة

خزعل في سطور

- انضم لفريق عمل بنك الكويت الوطني في عام 2005 مباشرة بعد الحصول على شهادة البكالوريوس في تخصصي المحاسبة وإدارة نظم المعلومات من جامعة بورتسموث في المملكة المتحدة.
- عمل لمدة 10 سنوات ضمن مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد شغل وظائف مختلفة من ضمنها:
- محلل بيانات في إدارة نظم المعلومات
- مسؤول استثمار للخدمات المصرفية المميزة
- محلل أعمال في مكتب إدارة المشروعات
- محلل مالي أول ضمن إدارة الخدمات المصرفية للأفراد.
- حصل على ماجستير إدارة اعمال في تخصص التخطيط استراتيجي من جامعة ماستريخت في العام 2010.
- يشغل حالياً منصب مدير أول ضمن مجموعة الرقابة المالية في بنك الكويت الوطني.

مقاييس أداء المجموعة وضمان سلامة البيانات من خلال استخدام النظم المختلفة وتطوير حلول العلومات المالية

بالتعاون مع إدارة تقنية المعلومات لتلبية احتياجات مجموعة الرقابة المالية بطريقة فعالة.

ومن تلك الأنشطة أيضا ضمان تلبية أهداف تقارير المجموعة المقدمة للبنك المركزي بطريقة مهنية ودقيقة، وتوفير استجابة استباقية للتغييرات المستقبلية للوائح البنك المركزي من خلال إطلاق وتطبيق التعديلات على آلية إصدار التقارير المتبعة على كافة

أصعدة مجموعة الوطني، وتصميم وتطوير وصيانة النظم والإجراءات والضوابط اللازمة للحفاظ على سلامة السجل الرئيسي للمحاسبة (دفتر الأستاذ) والسجلات والأنظمة المحاسبية.

بالإضافة الى القيام بدور حاسم في اختبار الآثار المحاسبية والتأثيرات الأخرى على اعداد التقارير فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات الجديدة أو

تغييرات النظم المستحدث تطبيقها في البنك والتأكد من دقة تدفق المعلومات للسجل الرئيسي للمحاسبة (دفتر الأستاذ) ومخازن المعلومات.

وتشمل التأكد من أن جميع جوانب التكاليف الضريبية للمجموعة توابك التطورات المستجدة في التشريع الضريبي، وتقديم معلومات مالية وتحليل أداء ينسجم بالدقة والملائمة ويقدم في الوقت المناسب للإدارة التنفيذية ومجلس إدارة البنك.

وتتضمن دعم اتخاذ القرار للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة سعيا لتحقيق

الأهداف الاستراتيجية للبنك وضمان الاستخدام المناسب لأحدث منهجيات المحاسبة الإدارية في تقديم التقارير المالية وقياس أثر أداء المجموعة.

في جانب ضمان الابتكار والتحسين المستمر لتقديم التقارير والتحليلات الدافعة لربحية قطاعات الأعمال الداخلية للمجموعة وكذلك قيادة وإدارة عملية التخطيط المالي لمجموعة بنك الكويت الوطني، وتقديم التوقعات الدورية للإدارة التنفيذية للمجموعة بهدف تنبيههم للاتجاهات الناشئة في

الوضع المالي الحالي للبنك وتحديد صحة الوضع المالي، وذلك بناء على حجم حقوق الملكية، ونوعية الموجودات وهيكل التمويل الخاص به.

وأضاف يقوم المحللون الماليون بصفة عامة باستخدام بيان الدخل لتقييم أداء البنك نظرا لأنه يعكس الدخل المكتسب، والنفقات المتكبدة والأرباح الناتجة عن ذلك بالإضافة إلى توزيعات الأرباح للمساهم.

وتنوه الى أن بيان الدخل للبنوك يشمل الدخل المتأتي من إيرادات الفوائد وإيرادات أخرى (غير الفوائد)، كما يضم المصروفات ومخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة، إضافة إلى الضرائب والربح المخصص لمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة، فضلا عن ربحية السهم.

ولفت إلى أن المجموعة الكاملة للبيانات المالية تتكون من عدة عناصر أساسية أهمها بيان الدخل وبيان المركز المالي وبيان التغيرات في حقوق الملكية وإيضاحات حول البيانات المالية. مؤكدا أن رسالة مجموعة الرقابة المالية في البنك الوطني تتمثل في تقديم خدمات محاسبة مهنية سليمة ودقيقة لمساهمينها، إضافة إلى أنها تقوم بدور

شريك أعمال فعال للإدارة التنفيذية ومجلس إدارة البنك الوطني في تعزيز أهداف المجموعة.

وعن الأهداف الرئيسية لمجموعة الرقابة المالية أوضح أنها تتمثل فيضمان تقديم التقارير بالذقة والسرعة المطلوبة لأصحاب المصالح والأطراف ذات الصلة من مساهمين، مجلس إدارة البنك، الإدارة التنفيذية، المركزي، وكالات التصنيف، وحدات الأعمال، المستثمرون وغيرهم.

وكذلك توفير المعلومات الحالية وتطلعات الأفاق المستقبلية للإدارة التنفيذية ومجلس إدارة بنك الكويت الوطني سعيا لتحقيق النهج المالي

المالية في بنك الكويت الوطني أحمد خزعل إن الرقابة للصيقة للجهات الرقابية، لاسيما هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي، قد ساهمت بشكل فعال في ضمان دقة و نزاهة البيانات المالية للشركات العاملة تحت مظلتها.

وأضاف خزعل خلال البرنامج التدريبي الذي ينظمه البنك للصحافيين الاقتصاديين العاملين في وسائل الاعلام

المرئية والمكتوبة، والتي بدأت في أكتوبر الماضي وتمتد إلى إبريل المقبل، أن رقابة بنك الكويت تطورت من الرقابة والإشراف إلى مفهوم الشراكة مع البنوك في اعتماد البيانات المالية والإجراءات التنظيمية الأخرى.

ولفت إلى حرص المركزي على توفير مخصصات كافية لدى البنوك لزيادة قدرتها على مواجهة المخاطر وهو ما أثبت فاعليته في العديد من الأزمات والتداعيات الأخيرة.

وأوضح أن مخصص خسائر الائتمان هو تقدير للمدوين التي قد لا يتمكن البنك من استعادتها مبينا أنه يمكن توقع قدر معين من خسائر الائتمان، حيث يتم تخفيض هذه الخسائر المتوقعة من القروض والسلف المقدمة وتحميلها كتكاليف في بيان المركز المالي للبنك وبيان الدخل على التوالي.

وذكر أن الوطني يقوم بتسجيل مخصص خسائر الائتمان من خلال استقطاع مخصص عام (يتضمن مخصص تقديري) وذلك بالتوافق مع متطلبات محددة للمخصص والتي تنص عليها تعليمات «المركزي» أو عبر مخصص محدد وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي ومعيار المحاسبة الدولي 39، «الأدوات المالية: التحقق والقياس».

وأضاف أن مخصصات خسائر انخفاض القيمة تنشأ عن حدوث انخفاض كبير و طويل الأمد في القيمة

التقرير أكد تراجع عوائد الدين السيادية الخليجية والعالمية

«الوطني»: العوائد الخليجية أنهت 2016 متدنية

دولار لتستقر عند 376 مليار دولار بحلول نهاية العام 2016. وقد تصدرت السندات السيادية نشاط الإصدار مع دخول دول مجلس التعاون الخليجي أسواق السندات المحلية والعالمية بقيمة 85 مليار دولار.

وسيطرت السندات السيادية على نشاط الإصدار خلال الربع الرابع من العام 2016 ليلبلغ الإجمالي 23 مليار دولار. وشكلت الإصدارات السعودية معظم النشاط لضخامة حجم إصداراتها بينما شكلتا الكويت والبحرين البقية.

مجلس التعاون الخليجي

وقد خاضت جميع دول مجلس التعاون الخليجي أسواق السندات العالمية في العام 2016 ما عدا الكويت وذلك في محاولة من تلك الدول للتاقلم مع ضيق الأوضاع المالية وشح السيولة فيها ليلتبغ إصداراتها سندات بالدولار 39 مليار دولار. إذ أصدرت السعودية في الأسواق العالمية أول سنداتها بقيمة 17.5 مليار دولار بالإضافة إلى قطر بقيمة 9 مليارات دولار وعودة أبو ظبي بعد غياب دام سبع سنوات وذلك بقيمة 5 مليارات دولار. في الوقت نفسه قامت عمان بإقتراض 4.5 مليار دولار خلال العام والبحرين 2.5 مليار دولار. وذلك بالإضافة إلى القروض المشتركة التي جمعتها كل من السعودية وقطر وعمان ببلغ إجمالي 26.5 مليارات دولار.

وساهم تسارع الإصدارات العالمية بتيسير مستويات السيولة في دول مجلس التعاون الخليجي. وأدى ذلك بدوره إلى اعتدال وتيرة ارتفاع الأسعار فائدة الإنترنتك حيث جاء التحسن الأكبر في السعودية بعد إصدارها الأول. فقد تراجع سعر فائدة الإنترنتك السعودي لفترة الثلاثة أشهر بواقع 35 نقطة أساس من أعلى مستوياته عند 2.38 بالمئة ليستقر عند 2.03 بالمئة. إلا أنه لا يزال مرتفعا مقارنة بمتوسط الخمس سنوات البالغ 0.88 بالمئة.

في المقابل شهد إصدار القطاع الخاص ركودا تماشيا مع تراجع إقبال البنوك على أدوات الدين. فقد تراجع إجمال الإصدار في القطاع الخاص لدول مجلس التعاون الخليجي للسنة الثالثة على التوالي مترجعة إلى 20 مليار دولار في 2016 من 32 مليار دولار في 2013. وجاء التباطؤ في النشاط نتيجة اعتدال نمو القطاع غير النفطي بصورة أساسية وذلك إثر تراجع أسعار النفط. إذ ساهم ذلك بالإضافة إلى تراجع الحاجة لرفع رأس المال الذي بدوره أدى إلى انخفاض إصدارات البنوك. بينما تسارع بالمقابل إصدار المؤسسات المالية غير المصرفية في العام 2016 بعد أن سجلت أقل مستوياتها منذ عشر سنوات في العام 2015.



مجموع الدين القائم في دول مجلس التعاون



العوائد السيادية العالمية

♦ نشاط في الإصدارات السيادية بسبب حاجة دول مجلس التعاون لتمويل عجز موازنتها

♦ القوة التي ولدتها البيانات المتينة نسبيا للاقتصادات المتقدمة ساهمت في ارتفاع العوائد

قال التقرير الصادر عن البنك الوطني امس الثلاثاء لقد تراجعت عوائد أدوات الدين السيادية الخليجية والعالمية في العام 2016 وتسارعت لاحقا في الربع الرابع من العام 2016 وذلك على خلفية العديد من العوامل كقوة دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية ورفع سعر الفائدة الفيدرالية بالإضافة إلى اتفاقية أوبك بشأن خفض سنوى الإنتاج. وبالرغم من هذا التسارع إلا أن العوائد الخليجية قد أنهت العام متدنية تماشيا مع تحسن الأوضاع المالية. ومع حاجة دول مجلس التعاون الخليجي لتمويل عجز موازنتها شهد نشاط الإصدار السيادي تسارعا في العام 2016 لا سيما الإصدارات العالمية لتحسين مستوى السيولة المحلية والتخفيف من الضغوطات التي تواجهها. ومن المتوقع أن يظل نشاط أدوات الدين قويا في دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2017 مع توقعات ببعض الضغوطات على الثقة إثر قوة الدولار واستمرار مجلس الاحتياط الفيدرالي بسياسيته المتشددة.

السندات العالمية

وقد واجهت عوائد السندات العالمية العديد من الضغوطات لمعظم عام 2016 التي أدت بها إلى التدني لمستويات منخفضة غير مسبوقة وذلك إثر العديد من العوامل كالمخاوف حول تباطؤ النمو العالمي ومخاطر الانكماش في لأسعار بالإضافة إلى تزايد المخاوف بشأن الأوضاع السياسية. وبالفعل فقد سجلت عوائد أنون الخزينة الأمريكية لفترة العشر سنوات وعوائد السندات الألمانية لفترة العشر سنوات إلى مستويات قياسية بلغت 1.37 بالمئة – و 0.18 بالمئة على التوالي في يوليو من العام 2017. وقد جاء ذلك على أعقاب النتيجة غير المتوقعة للاستفتاء البريطاني بشأن الخروج من الاتحاد الأوروبي في يونيو والذي أدى إلى تزايد المخاوف.

وقد شهدت وتيرة النمو العالمي انتعاشا في النصف الثاني من العام 2016. إذ ساهمت القوة التي ولدتها البيانات المتينة نسبيا للاقتصادات المتقدمة خلال النصف الثاني في ارتفاع العوائد بوتيرة ثابتة. كما ساهمت أيضا تلك الأوضاع الإيجابية للاقتصاد في ارتفاع أسعار السلع الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع توقعات النمو ومعدلات التضخم بصورة هامشية.

دولاً لتراكم

وواصلت الضغوطات برفع العوائد في الربع الرابع من العام 2016 إثر فوز دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة الأميركية الذي رأى المستثمرون أنه كان ذو آثار تضخمية. فقد كان من المتوقع أن تكون سياسات الرئيس الجديد الاقتصادية محصورة في زيادة الصرف

المركزي الأوروبي

وواصل البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي الياباني برامج التيسير الكمي الذي ساهم بخفض مستوى العوائد على السندات الحكومية الأوروبية واليابانية. إذ استمر البنك المركزي الأوروبي بتعميد برنامجه للتيسير الكمي لتسعة أشهر في ديسمبر 2016 والمتوقع أن يبدأ في ابريل 2017 وينتهي في ديسمبر من العام نفسه ولكن بوتيرة أبطأ بنحو 60 مليار يورو وذلك في محاولة لرفع معدل التضخم. وقام البنك المركزي الياباني بالتحكم في التركات في العوائد من خلال برنامجا للتحكم في منحى العوائد. ونتيجة لذلك فقد أنهت السندات الألمانية العام مسجلة تراجعا بواقع 35 نقطة أساس بينما تراجعت العوائد على سندات الحكومة اليابانية لفترة العشر سنوات بواقع 22 نقطة أساس.

وسببت ايضا المخاوف حول الأوضاع السياسية والمالية في تراجع العوائد على السندات الحكومية الأوروبية. إذ تأثرت الثقة كثيرا بالتساؤلات التي ظهرت بعد استقالة رئيس وزراء إيطاليا بالإضافة إلى الضغوطات التي نجمت عن تراجع رؤوس

الحكومي، التي من المتوقع ان تمول من خلال أدوات الدين الأمر الذي أدى إلى بيع المستثمرين السندات الحكومية في أنحاء العالم. وقد لوحظ ارتفاع حاد في عوائد السندات الأميركية لفترة العشر سنوات بنحو 20 نقطة أساس في اليوم الذي تلا الانتخابات وبواقع 53 نقطة أساس خلال نوفمبر بأكمله.

وقد دعم انتعاش الثقة عالميا قرار مجلس الاحتياط الفيدرالي برفع سعر الفائدة مرة واحدة فقط في نهاية العام 2016. إذ رفع مجلس الاحتياط سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بواقع 25 نقطة أساس بعد مباحثات مطولة وذلك خلال ديسمبر من العام 2016. ولم تترك هذه الزيادة أثر ملحوظا على أسواق السندات التي قد تم احتسابها. الجدير بالذكر أنه وعلى غير المتوقع قد ساهمت التوقعات بشأن اتباع مجلس الاحتياط سياسة متشددة وتوقع بزيادة أسعار الفائدة ثلاث مرات خلال العام بدلا من مرتين فقط في رفع العوائد بدعم من قوة البيانات في ديسمبر. وساهم ذلك في مواصلة عمليات بيع السندات ما أدى إلى استمرار ارتفاع العوائد على أدوات الخزينة الأميركية لفترة العشر سنوات منهيبة العام عند 2.43 بالمئة بارتفاع بلغ 16 نقطة أساس.